



المجلس التنفيذي

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

EC-61/NAT.19

29 June 2010

ARABIC and ENGLISH only

الدورة الحادية والستون

٢٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

العراق

البيان الذي أدلى به سعادة السفير محمد عبدالله الحميميدي

رئيس دائرة المنظمات والتعاون الدولي في وزارة الخارجية العراقية

أمام المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين

السيد الرئيس،

سعادة المدير العام للمنظمة،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الحضور،

١- نظراً لأن بياني هذا هو الأول الذي يستهل به بلدي عضويته في المجلس التنفيذي للمنظمة، اسمحو لي أن أعبر لكم عن سرورنا لرؤيتكم تتراسون أعمالنا، ونهنتكم على انتخابكم رئيساً للمجلس التنفيذي للمنظمة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وإننا لواثقون من أن الخبرة والمهنية التي تتمتعون بها ستساهم في نجاح أعمالنا. وأغتتم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر إلى سفير المكسيك خُرخي لُمونكو تُندا للجهود التي بذلها في ترؤسه المجلس باقتدار خلال فترة ولايته. ولا يفوتني هنا أن أشير إلى الدور المهم الذي قام به السفير روخيليو أبُفرتز، المدير العام للمنظمة، في تعزيز مكانة المنظمة، متمنياً له كل التوفيق في حياته العملية القادمة. وفي الوقت نفسه نتمنى التوفيق والنجاح لخلفه السفير أحمد أوزمجو، المدير العام الجديد للمنظمة.

٢- ولا بد أن أشير هنا إلى أن وفد بلادي يؤيد البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الدول الأطراف التي هي أعضاء في حركة عدم الانحياز والصين.



سيدي الرئيس ،

٣- إنه لشرف لبلادي أن تشارك، لأول مرة، بصفتها عضواً في المجلس التنفيذي للمنظمة على الرغم من أنه لم يمر على انضمامها إليها إلا عام ونييف. إننا في العراق نعتبر هذه العضوية خطوة مهمة على طريق بناء الثقة مع المجتمع الدولي وعلى طريق استعادة العراق لمكانته الدولية، التي كان يتبوؤها قبل صدور قرار مجلس الأمن ٦٦١ لسنة ١٩٩٠. وتأتي هذه الخطوة بعد العزلة الكبيرة التي عانى منها العراق بسبب سياسات النظام السابق الخارجية، التي تمثلت في شن حروب عبثية وتمرده على الشرعية الدولية، وبسبب ممارساته الداخلية في اضطهاد شعبه، بما في ذلك استخدامه للأسلحة الكيميائية لقتل الأبرياء والمدنيين في مدينة حلبجة. وفي هذا الصدد عبّر العراق، في رسالته الموجهة إلى المدير العام للمنظمة بتاريخ ٢٠١٠/٥/٣١، عن رغبته في أن يكون يوم ١٦ آذار هو اليوم العالمي لضحايا الأسلحة الكيميائية، لأن حادثة حلبجة فريدة في سياق استخدام هذه الأسلحة: إنها كانت المرة الأولى، ويُؤمل أن تكون الأخيرة، التي يستخدم فيها نظاماً ما هذه الأسلحة ضد شعبه.

سيدي الرئيس ،

٤- إننا نتطلع إلى مناقشة طلب العراق في إطار البند السابع عشر من جدول الأعمال.

٥- وفيما يتعلق بعضويتنا في المجلس التنفيذي، نود أن نكرر شكرنا لمجموعة آسيا في المنظمة بصورة عامة، ولدولة قطر بصورة خاصة، وللأمانة الفنية للمنظمة، ولجميع الدول الأعضاء، لمواقفهم المساندة لنا في هذا المحفل المهم. ونؤكد لهم أن العراق ماض بكل تصميم في الالتزام التام بأهداف المنظمة، وأنه سيبذل أقصى ما يمكن من جهد من أجل تعزيز وتطوير عملها، والتفاعل مع المجتمع الدولي من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، بالشكل الذي يمكن شعب العراق بجميع مكوناته من العيش بسلام مع نفسه وجيرانه في بلد مستقر وآمن.

٦- وفي إطار سعي العراق لتنفيذ أحكام الاتفاقية، فإننا، وبمؤازرة المجتمع الدولي، نعمل بجهد للتخلص من بقايا البرنامج الكيميائي للنظام السابق. وفي هذا السياق تم تشكيل لجنة وطنية تضم خبراء يمثلون الجهات العراقية المختصة بهدف التخلص من المخلفات الكيميائية الموجودة في بعض مستودعات منشأة المثنى الملقاة، وبالتالي غلق هذا الملف نهائياً. وقد بدأت هذه اللجنة أعمالها بتاريخ ٢٠١٠/٥/٥. وتعد اجتماعاتها بشكل يكاد أن يكون يومياً، وهي الآن بصدد وضع التقرير النهائي في كيفية تصفية مخلفات ذلك البرنامج. وفي هذا الجانب قدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة برامج لمساعدة العراق. ونجد أن من الواجب علينا تقديم الشكر لهذه الدول على تعاونها معنا. كما أن هناك دولاً أخرى عبرت عن رغبتها واستعدادها لتقديم الدعم، وهي تستحق منا الشكر أيضاً. وخلال الأيام

القليلة الماضية جرت هنا في لاهاي مشاورات مستفيضة مثمرة بين الفريق الفني العراقي وخبراء المنظمة، ساهمت في جعل عرض العراق للتخلص من بقايا البرنامج الكيميائي ناجحاً وقابلاً للتطبيق. وإن النية تتجه للتعامل مع هذه القضية الحساسة بأسرع ما يمكن، وفي أفضل الظروف التي لا تسبب أضراراً بيئية أياً كان شكلها وحجمها، وفق الفقرة ١٠ من المادة الرابعة من الاتفاقية.

٧- وفي مجال عدم الانتشار تحرص حكومة العراق على أن يكون دعمها للنظام الدولي لنزع السلاح ومنع الانتشار واضحاً، بما في ذلك التزامها بمعاهدات نزع السلاح وتفاعلها الإيجابي مع الاتفاقات والترتيبات الدولية ذات الصلة. وفي هذا الصدد نود أن نشير إلى تقرير العراق إلى مجلس الأمن الوارد في الوثيقة S/2008/350 استناداً إلى القرار ١٧٦٢ لسنة ٢٠٠٧، وتقرير العراق إلى لجنة القرار ١٥٤٠ الوارد في الوثيقة S/AC.44/2004/(02)/116. وفي كلا التقريرين تطرقنا إلى الخطوات الإيجابية التي قام بها العراق في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. كما تضمنت رسالة السيد وزير خارجية العراق إلى رئيس مجلس الأمن الصادرة في الوثيقة S/2010/37 معلومات إضافية حول هذا الموضوع. فيمكن لمن يريد الإحاطة الأفضل بالخطوات التي اتخذها العراق في مجال نزع السلاح الرجوع إلى هذه الوثائق.

٨- أما في مجال تعزيز إجراءات الشفافية وإعادة بناء الثقة مع المجتمع الدولي، فقد اعتمدت حكومة العراق جملة من الإجراءات التي تؤمن السيطرة على استيراد المواد المزدوجة الاستخدام. وتم وضع آليات للسيطرة على هذه المواد من خلال وضع مخطط لنظام الاستيراد والتصدير، وتدقيق المعلومات، وملء الاستثمارات الخاصة بمنح التراخيص، والمتابعة فيما يتعلق بالمستخدم النهائي، وذلك بشكل يوفر موازنة مادية شفافة للمواد المعنية. وتقوم الهيئة العامة للجمارك العراقية بالتنسيق مع دائرة الرقابة الوطنية بمتابعة دخول وخروج هذه المواد. كما تقوم وزارة النقل بوضع تعليمات واضحة بخصوص عملية نقل المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية وسائر المواد.

٩- وختاماً اسمحوا لي مرة أخرى أن أؤكد لكم حرص حكومة العراق على القيام بدور بناء من خلال عضويتها في هذا المجلس الموقر. وذلك لن يتحقق من دون تضافر جميع الجهود. وفي هذا السياق اعتمدت حكومة العراق السفير الدكتور سعد عبد المجيد إبراهيم العلي ممثلاً لجمهورية العراق وسفيراً فوق العادة ومفوضاً لدى هذه المنظمة، لأنها وجدت فيه الكفاءة والقدرة اللتين تتناسبان وثقل العمل الجاد والفني الذي تؤديه المنظمة والهيئات الإدارية المرتبطة بها.

١٠- وأرجو إصدار هذا البيان باعتباره وثيقة رسمية من وثائق هذه الدورة.

وشكراً.